

على الغلاف

فضيحة الضمان

اختلاسات بقيمة 10 مليارات ليرة

10 مليارات ليرة هي التقديرات الأولية للبالغ التي اختلسها جورج بعينو من عشرات الشركات التي كلفته تسديد اشتراكاتها للضمان الاجتماعي والاستحصال على براءات الذمة. التحقيقات لا تزال متواصلة ولم تحسم وجهتها. أقر المتهم الرئيسي بسرقة الأموال من زبائنه وتزوير إيصالات الدفع، لتبدو أنها صادرة عن الضمان، إلا أنه يحاول توسيع دائرة المتهمين بالتورط معه لتشمل 8 مستخدمين في الصندوق، من ضمنهم رئيس اللجنة الفنية

محمد وهبة

يدبر جورج بعينو شركة «المضمون» بتكليف من والده منير بعينو منذ عام 2008. هذه الشركة متخصصة بخدمات انجاز المعاملات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لنحو 160 زبوناً من شركات القطاع الخاص، ولا سيما خدمات تسديد الاشتراكات واستصدار براءات الذمة. تعمل هذه الشركة بتوكيلات رسمية من زبائنها، ولكنها تقدم أيضاً خدمات لتوكيلات أخرى يجاون إليها بلا توكيلات، ومنهم زبائن يواجهون مشاكل مع الصندوق. في إطار هذه الخدمات، كانت الشركة تتولى تسديد مبالغ مالية إلى الصندوق نيابة عن زبائنها، نقداً أو عبر شيكات، وبالتالي أقامت، بحكم

طبيعة عملها، صلات واسعة مع عدد من العاملين في الصندوق وإدارته.

شركات وجمعيات معروفة

لفترة طويلة، لم تكن هناك شكاوى معلنة من الزبائن، وبينهم شركات وجمعيات مشهورة، إلى أن اكتشفت إيصالات دفع مزورة وبراءات ذمة غير صحيحة (...). حصل عليها الزبائن عبر شركة «المضمون». وضع القضاء يده على القضية. تدرجت كرة الثلج، ليتبين وجود اختلاسات ضخمة، قدرت حتى الآن بأكثر من 10 مليارات ليرة، وشكاوى من 13 زبوناً يتهمون جورج بعينو باختلاس أموالهم، فضلاً عن ادعاء شخصي تقدم به والد جورج ضدّه. حاول المتهم الهروب إلى خارج لبنان، إلا أنه عاد وسلم نفسه إلى القضاء وعمد في التحقيقات الجارية معه إلى «توريط» ثمانية من العاملين في الصندوق بالاشتراك في عمليات الاختلاس، وأبرزهم رئيس اللجنة الفنية (الجهة الرقابية في الصندوق) سمير عون. التحقيقات لم تحسم بعد مدى صحة ادعاءات المتهم، في ظل قناعة تولدت لدى المحققين بأن المتهم يسعى إلى توريط أكبر عدد ممكن من المديرين والمستخدمين في الصندوق من أجل «تكبير الحجر» وتوزيع المسؤولية بين الشركة والصندوق بصفته مسؤولاً عن أعمال مستخدميه. كذلك لم تحسم التحقيقات احتمال أن تكون بعض الشركات/ الزبائن قد طلبت من بعينو استصدار براءات ذمة غير صحيحة مقابل مبالغ مالية ورشى بهدف التهرب من تسديد ديونها للصندوق أو تأجيل تسديدها.

شركات تزوير واختلاس سابقة

لم ينقطع دفع فضائح التزوير والاختلاس والسرقة في الضمان خلال السنوات الأخيرة. المتورطون متشابهاً، فهم مكاتب سمسرة ومعقبو معاملات ومستخدمون مرتشون. قبل انكشاف الاختلاسات الأخيرة المتهم بها جورج بعينو كانت هناك شبكة لتزوير براءات الذمة في الضمان، تفوقت على نفسها في عام 2014. يومها اتهم المستخدم ربيع قببسي بجرم محاولة إحراق مستودعات الضمان بما فيها من إيصالات وبراءات ذمة مزورة للسيارات العمومية والشركات تعود لعام 2013. التحقيقات أظهرت أن شركاء قببسي كانوا 6 سماسرة، أو معقبي معاملات، خمسة منهم لديهم مكاتب تقع بالقرب من المقر الرئيسي للضمان. ومن الشركاء أيضاً كاتب عدل «نقد بريشو» فيما «طلعت براس» قببسي وحده الذي أفرج عنه ويعمل حالياً معقب معاملات في الضمان. الشبكات التالية كانت فردية أو ثنائية تتنوع أعمالها من تزوير إيصالات وتسجيل مؤسسات وهمية واختلاسات. رئيس مكتب الصندوق في شكا اختلاس أكثر من 1,7 مليار ليرة بالتعاون مع أحد الأطباء المراقبين، وفي المقر الرئيسي كان عبد عانوتي يسجل مؤسسات وهمية في الصندوق ثم يسجل على اسمها موظفين يتقاضون تعويضات عائلية ويقدمون فواتير مرض وأمومة قبل أن يسدد اشتراكاتهم للضمان بإيصالات مزورة.

الدوافع، فهو المخ أمام النائب العام المالي، القاضي علي إبراهيم، إلى أنه متورط بالقمار، فيما قال أمام قاضي التحقيق الأولي، غسان عويدات، إنه تورط بكفالة ديون شخص يدعى ايلي القسيس، التي بلغت 300 ألف دولار، بحجة إقامة مشروع تجاري في تركيا، إلا أن القسيس هرب وبدأ الدائنون يطالبون بعينو بأموالهم. كان جورج، المتباهي بشبكة زبائنه، يقدم نفسه على أنه «رجل أعمال»، في حوزته وكالات من عشرات الشركات التي يمثلها، وكان يدعي أنه تاجر عقارات وتاجر سيارات ويقدم خدمات تنظيم الاحتفالات والمهرجانات والمناسبات الخاصة وغيرها، حتى إنه لم يكن يحضر إلى الضمان شخصياً، بل كان يوفد موظفين يعملون تحت إدارته في شركة «المضمون». لم يكن اسم جورج يثير أي شبهة لدى الشركات. الزبائن، إلا حين انكشف أحد الإيصالات المزورة في شهر أيار الماضي. في ذلك الوقت، كانت إحدى الشركات تدقق في إيصال حصلت عليه من جورج بعينو كاستند بثبت تسديدها الاشتراكات المستحقة عليها للضمان. اكتشف أمين الصندوق، منذر عريبي، أمر هذا الإيصال المزور، علماً بأن جورج بعينو يتهمه بمساعدته في عملية الاختلاس!

بعد ثلاثة أشهر على هذه الحادثة، تمكن التفيتش المالي في الصندوق من تكوين ملف عن القضية. تقدم بادعاء في الأول من آب أمام النيابة العامة المالية. باشر النائب العام المالي علي إبراهيم تحقيقاته، واستدعى منير بعينو وابنه جورج

سمعة شركة «المضمون» لم تكن سيئة أيام كان يديرها والده، ولم يشك منها الزبائن، كما لم ترد أي شكاوى خلال السنوات الأولى على تولي الابن إدارتها، بل كانت أعمالها تزدهر، وكان من بين زبائنها: جمعية مصارف لبنان، شركات الوزير ميشال فرعون، سيدروس بنك، مطعم السلطان إبراهيم، الهير للرخام، ABC، سبينس، سي تي ديجيتال، شركة أبنية... وسواها من الشركات المعروفة، التي نقلت وكالاتها من الأب إلى الابن لمتابعة معاملاتها لدى الضمان الاجتماعي. من أبرز المعاملات التي كان ينفذها لحسابها، تسديد الاشتراكات المستحقة عليها عن موظفيها، الاستحصال على براءات ذمة من الصندوق، تسجيل الموظفين الجدد، تسجيل ترك العمل للموظفين المصرفيين أو المستقلين.

الاعتراف بالجريمة

أقر جورج بعينو أخيراً بالانتهامات الموجهة ضدّه. جاءت اعترافاته الأخيرة بعد إفادة كاذبة قدمها أمام النائب العام المالي، القاضي علي إبراهيم، في بداية التحقيقات في هذا الملف. يومها أنكر بعينو اختلاس أموال الزبائن، ونفى وجود عمليات تزوير. خرج بعينو من مكتب إبراهيم إلى الطائفة فوراً، وفر إلى الإمارات العربية المتحدة (تمهيداً للهروب إلى جهة أخرى). ولكنه عاد بعد أسابيع وسلم نفسه وبذل وجهة أقواله من الإنكار إلى الاعتراف بسلوك دروب الرشوة والتزوير. إفادة المتهم لا تزال غير ثابتة ولم يقدم رواية واحدة، بحسب مصادر المحققين، ولا سيما لجهة

الضمان عاجز وأمواله تُسرق

ارتفعت ديون الضمان على الدولة والمؤسسات العامة وعلى القطاع الخاص إلى 2400 مليار ليرة، وبالتالي باتت حاجته للتدفقات النقدية أكبر، إذ أنها تضخّ دفعة «أوكسجين» في شرايينه. الأوكسجين يأتي من تسديد الاشتراكات التي تدفعها الشركات وتحصل في مقابلها على براءات ذمة تثبت أنها سددت ما عليها، وبالتالي فإن تزوير براءات الذمة يقلص التدفقات النقدية، ما يعمّق أزمة الضمان المالية.

تصميم ستان عيسى

لاستجوابهما. أفساد الابن بأن الإيصالات وبراءات الذمة سليمة وقانونية ومصدرة وفق الأصول، نافية أن يكون هناك أي تزوير أو تلاعب فيها.

تطورات مثيرة

خرج جورج من مكتب إبراهيم وفر مباشرة إلى الإمارات العربية المتحدة تمهيداً للذهاب إلى بلد آخر. في هذا الوقت بدأت سلسلة من الاتصالات التي يقودها منير بعينو مع الشركات التي استفرت عن الإيصالات التي لديها. قدم الأب سلسلة من التعهدات للزبائن بأنه سيعيد لهم الأموال. بعضهم وافق على الإحجام عن رفع الدعاوى على شركة «المضمون»، فيما قرّرت 13

